فليطالع المقدمة التي كتبتها لشرح صحيح البخاري فقد بسطت فيها ذلك
بيانا شافيا بحمد الله تعالى **قوله** وما اشترطه المصنف من
المقابلة باصول متعددة قد خالفه فيها الشيخ محي الدين فقال
وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اشتراط
ذلك **اقول** ليس بين كلاميه مناقضة بل كلامه هنا مبني على
ما ذهب اليه من عدم الاستقلال بادراك الصحيح مجردا عتبار
الاسانيد لامن عدم صحة ذلك بانه ما من اسناد الا ويجد بغير
خلافه وقضية ذلك ان لا يعتمد على احدهما بل يعتمد على مجموع
ما تتفق عليه الاصول المتعددة لتحصل بذلك جبر الخلل الواقع
في اثنا الاسانيد واما قوله في الموضع الاخر ينبغي ان تصحح
اصلك بعدة اصول فلا ينافي قوله المتقدم لان هذه العبارة
تستعمل في اللازم ايضا والله اعلم **النوع الثاني الحسن**
قوله قال الخطابي الخ نازعه الشيخ تقي الدين ابن تيمية فقال اما هذا
اصطلاح للترمذي وغير الترمذي من اهل الحديث ليس عندهم
الا صحيح وضعيف والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح
ثم قد يكون متروكا وهو اذا يكون راويه متهما او كثير الغلط
وقد يكون سببا بان لا يتهم بالكذب قال وهذا معنى قول احمد
العمل بالضعيف اولى من القياس قال وهذا كضعيف المريض
فقد يكون ضعفه فاحشا فيكون صاحب فراش عطاياه من
الثلث وقد يكون ضعفه غير فاحش فيكون عطاياه من راس
المال كوجع المفاصل والعين وغير ذلك انتهى وبنحوه قال
البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني الاحاديث المرويه ثلاثة
انواع نوع اتفق اهل العلم على صحته ونوع اتفقوا على ضعفه ونوع

الحسن

اختلفوا في ثبوته فبعضهم صححه وبعضهم ضعفه لعلة يظهر له
بها ان يكون خفت العدالة على من صححه وايا ان يكون لا يراها
معتبرة فاوجد **قلت** ابو الحسن ابن القطان في الوهم والايهام
حديث نوع الحسن على هذا كما سياتي البحث فيه في قول المصنف
ان الحسن يحيج به **قوله** وكان الترمذي ذكر لهذا نوع الحسن
وذكر الخطابي النوع الاخر مقتصرا على واحد منهما على ما راى انه
يشكل الخ اقول يبين الخطابي والترمذي في ذلك فرق وذلك ان
الخطابي قصد تعريف الانواع الثلاثة عند اهل الحديث فذكر الصحيح
ثم الحسن ثم الضعيف واما الذي سكت عنه وهو حديث المستور
اذا اتا من غير وجه فانما سكت عنه لانه ليس عنده من قبيل
الحسن فقد صرح بان رواية المجهول من قسم الضعيف واطلق
ذلك ولم يفصل والمستور قسم من المجهول واما الترمذي فلم يقصد
التعريف بالانواع المذكورة عند اهل الحديث بدليل انه لم يعرف
بالصحيح ولا بالضعيف ولا بالحسن المتفق على كونه حسنا بل
المعرف به عنده وهو حديث المستور على ما فهمه المصنف لا يعده
كثير من اهل الحديث من قبيل الحسن وليس هو في التحقيق
عند الترمذي مقصورا على رواية المستور بل شاركه معه الضعيف
بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط او الخطا وحديث المختلط
بعد اختلاطه والمدلس اذا عنعن وما في اسناده انقطاع خ
خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشرط الثالث وهي
ان لا يكون فيهم من يتهم بالكذب ولا يكون الاسناد شاذا وان
يروي مثل ذلك الحديث او نحوه من وجه اخر فصاعدا وليس
كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها اقوى من بعض وهما